التجربة الماليزية في التنمية والسلام

عمر محمد كريم* عبد السلام ابراهيم بغدادي
كلية الهندسة – الجامعة المستنصرية
Omer١٢١٣٨٠@uomustansiriyah.edu.iq Dr.salam٥٤@yahoo.com

الخلاصة :

يُقدم النظام السياسي الماليزي نموذجاً رياديا في إدارة التعددية، حيث نجح في صياغة بيئة مؤسساتية استوعبت التعقيدات العرقية والدينية وحولتها من مسببات للصراع إلى روافد للإغناء الوطني . وتبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على المقاربة البراغماتية للقيادة السياسية، وتحديداً في عهد مهاتير محمد، التي تجاوزت الأزمات البنيوية عبر 'هندسة تنموية' وازنت بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي المطرد . ففي الوقت الذي غابت فيه الحلول عن تجارب دولية مشابهة، استطاعت ماليزيا اجتراح مسارٍ واقعي يرفض المثالية النظرية ويتبنى الحلول التدريجية، مما جنّب البلاد الصراعات الأهلية وحقق طفرة اقتصادية وضعت ماليزيا في مصاف الدول الناشئة الكبرى. تخلص الدراسة إلى أن جوهر النجاح الماليزي يكمن في 'إدارة الاختلاف' كأداة للتنمية الشاملة والاندماج الوطني المرن.

الكلمات المفتاحية: مهاتير محمد – التجربة الماليزية– التنمية المستدامة– الاصلاح–التعليم.

The Malaysian Experience in Development and Peace

Omar Mohamed Karim Abdu Salam Ibrahim Baghdadi
Colleg of Engineering / Al-Mustansiriyah University

Abstract:

The Malaysian political system offers a leading model in the management of pluralism, as it succeeded in forging an institutional environment that has absorbed ethnic and religious complexities and turned them from causes of conflict into tributaries of national enrichment . The importance of the research is highlighted in highlighting the pragmatic approach of political leadership, specifically during the era of Mahathir Muhammad, which has overcome structural crises through 'developmental engineering' and balanced political stability and steady economic. While growth the solutions were absent from similar international experiences, Malaysia was able to find a realistic path that rejects theoretical idealism and adopted gradual solutions, leaving the country with civil conflicts and achieving an economic boom that put Malaysia in the ranks of major emerging countries. The study concludes that the essence of Malaysian success lies in 'managing difference' as a tool for comprehensive development and resilient national integration.

Keywords : :mahathir mohamed- malaysian experience-sustainable development-repair-education.

* الباحث الرئيسي : عمر محمد كريم .

المقدمة:

تُمثل التجربة الماليزية نموذجاً استثنائياً في مسار المعجزات الآسيوية ؛ إذ نجحت في صياغة معادلة فريدة جمعت بين الطفرة الاقتصادية الهائلة والاستقرار السياسي العميق. فمنذ مطلع السبعينيات وصولاً إلى نضوج التجربة في التسعينيات، استطاعت ماليزيا تحويل 'التعددية العرقية والدينية' من فتيل محتمل للصراع إلى رافعة للنهضة القائمة على الاحترام المتبادل والتسامح الثقافي . ولم يكن هذا الاستقرار وليد الصدفة، بل نتاج هندسة سياسية واعية اعتمدت على التحالفات العابرة للإثنيات، وبرزت بشكل جلي في عهد مهاتير محمد الذي قاد البلاد نحو الحداثة والعدالة في المشاركة السياسية. إن النموذج الماليزي في التكامل والاندماج يبرهن على أن المرونة السياسية والرغبة الجماعية في التغيير هما الركيزتان الأساسيتان اللتان جعلتا من هذا التنوع العرقي قوة دافعة لا عائقاً أمام بناء الدولة الحديثة ومن هذا المنطلق، لا تكتفي هذه الدراسة برصد المنجز المادي للتجربة الماليزية، بل تتعمق في الفلسفة الإدارية التي تبنتها القيادة السياسية لتحويل التحديات البنيوية إلى فرص للنمو . حيث سنستعرض من خلال هذا البحث كيف تظافرت عوامل 'هندسة التنمية' مع 'السيادة الاقتصادية'، وكيف نجح النموذج الماليزي في تقديم إجابات عملية لأسئلة الهوية والنهضة في آن واحد، مما يجعله مختبراً غنياً للدروس المستفادة لدول العالم الثالث الساعية للحاق بركب الحداثة دون التفريط في استقلاليته.

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في كيفية التعامل مع التعددية الاثنية والعرقية وجعلها ركن أساسي من اركان التنمية والتطور وارساء مبادئ التعايش السلمي والاعتراف بالاخر وجعلها عامل اثراء وقوة، لا عامل تضاد، و دور صانع القرار الماليزي المتمثل بمهاتير محمد في عملية توظيف هذه المتغيرات لتحقيق نقلة نوعية على مختلف مستويات.

هدف الدراسة:هو معرفة وتوضيح دورة التعايش السلمي والمصالحة الوطنية التوزيع العادل للثروات على عملية التقدم والنجاح تحت قياد عقلانية متمكنة.

اشكالية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة معرفة دور وأهمية ثقافة التسامح والوئام والوحدة الوطنية وتوزيع الثروات بين اطياف المجتمع والانتقال من الولاء الضيق الى الولاء للوطن وتسليط الضوء على القيادة المهاتيرية وتوضيفها لهذه المتغيرات من خلال الاجابة عن الاشكالية التالية:ماهي المتغيرات والعوامل التي قفزت بماليزيا من دولة هامشية متفككة في محيطها الاقليمي الى دولة متميزة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في ظرف زمني قياسي.

فرضية الدراسة:انه هناك علاقة ارتباطية كلما توفرت قيادة حقيقية تعمل على بناء الإنسان أولا والرقي به،و كلما كان هناك إجماع وطني من مختلف المكونات، كلما كانت فرص الإقلاع التنموي والنهوض متاحة.

المنهجية:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي لتتبع التطور الزمني لموضوع الدراسة، ومنهج دراسة الحالة لتحليل نموذج محدد ذي صلة بموضوع البحث، فضلًا عن المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل أبعادها وتفسير معطياتها بصورة علمية ومنهجية.

المبحث الاول:

(الدور السياسي في تحقيق الوحدة الوطنية وادارة التنوع وبناء السلام والوئام).

عند الحديث عن التطور والتقدم في ماليزيا لابد لنا من الوقوف على مجموعة من الاسباب أو المتغيرات التي أدت إلى هذا تطور كيف نجحت في تحقيق وحدة وطنية وأنسجام بين أبناء المجتمع ان مصير الإمم مرهون بطبيعة الطريق الذي تسلكه ذلك يتوقف على العمل السياسي الراشد فالفعل السياسي يعتبر أساسا لتحقيق أي هدف نهضوي واي ممارسة

سياسية لا تتحلى بالعملية من جهة، و بأخلاقيتها من جهة أخرى، تكون عائقا امام نجاح أي مشروع نهضوي وفي هذا السياق لابد من ترسيخ مبدأ التعايش السلمي والمشاركة والانسجام على مختلف المستويات لتحقيق استقرار سياسي وتداول سلمي للسلطة وهذا بدوره ساهم في خلق استقرار داخلي في ماليزيا رغم تعدد الآعراق, ان احتكام القيادة السياسية في ماليزيا وتمسكها بقيم الاسلام والعيش المشترك جعل التجربة التنموية الماليزية مميزة وفريدة من نوعها في العالم النامي ومن المنتظر ان تكون تجربة يقتدى بها في دول العالم العربي و الاسلامي والفضل في ذلك يعود الى وجود نخبة وقيادة سياسية على رأسها (مهاتير محمد) تتمتع بالعلم والثقافة و الانفتاح وقبول الاخر.

المطلب الاول: القيادة السياسية في ماليزيا

قبل الولوج الى تحليل طبيعة دور القيادة السياسية في عهد مهاتير محمد نتعرف بشكل موجز عن دولة ماليزيا من حيث تكوين النظام السياسي .

تتسم ماليزيا بنظام سياسي يجمع بين الملكية الدستورية والديمقراطية الفيدرالية، حيث تتكون الدولة من ١٤ ولاية وأقاليم اتحادية، محكومة بنظام يوزع الصلاحيات بين:

• **الحكومة المركزية:** ويقودها رئيس الوزراء الذي يتمتع بصلاحيات واسعة مستمداً شرعيته من فوز حزبه في الانتخابات الوطنية.

• **الحكومات المحلية:** ويرأس كل منها رئيس وزراء محلي (Besar Menteri) يعبر عن الأغلبية في برلمان الولاية.

هذا الهيكل المؤسسي أدارته قيادات سياسية متميزة منذ الاستقلال عام ١٩٥٧، اتسمت بـ:

١. **الوعي الاستراتيجي:** استيعاب عميق لتعقيدات النسيج الداخلي وحساسية التوازنات الإقليمية والدولية.

٢. الواقعية السياسية: معرفة دقيقة بالإمكانات المتاحة وتجنب المبالغة في تقدير القدرات.

٣. **النهج التدريجي:** الإيمان بالعمل الحثيث والهادئ، مفضلين البطء الموجه في الاتجاه الصحيح على القفزات غير المدروسة(١)

شهدت ماليزيا على مدار عقود تعاقباً لركائز قيادية أثبتت ملاءمتها لمتطلبات كل مرحلة تاريخية، ويمكن رصد هذا التكامل في الأدوار التالية:

١. مرحلة التأسيس والتوافق (تنكو عبد الرحمن ١٩٥٧-١٩٧٠):

ركزت هذه الحقبة على انتزاع الاستقلال وترسيخ قاعدة "التوافق الوطني". أدرك عبد الرحمن أن استقرار الدولة الوليدة مرهون ببناء جسور التفاهم مع المكونين الصيني والهندي، مما وضع الحجر الأساس للتعايش.

٢. مرحلة احتواء الأزمات وإعادة الهيكلة (تون عبد الرزاق وحسين عون ١٩٧٠-١٩٨١):

جاءت هذه الفترة كاستجابة مباشرة لاضطرابات مايو ١٩٦٩ العرقية. قاد عبد الرزاق عملية "هندسة سياسية" شاملة عبر تشكيل الجبهة الوطنية (Nasional Barisan) لتوسيع قاعدة الحكم وتحقيق توازن اقتصادي يطمئن "الملايو" على مستقبلهم دون إقصاء الآخرين، وهو النهج الذي استكمله حسين بن عون بوضوح.

٣. مرحلة الطفرة التنموية والتمكين (مهاتير محمد ١٩٨١-٢٠٠٣):

مثلت ولاية مهاتير الطويلة ذروة التحول النوعي؛ حيث انتقل بالبلاد إلى مصاف الدول الصناعية. ركز مهاتير على النهوض الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي، خاصة للمكون "الملايوي"، مع الحفاظ على التوازنات الوطنية، مما أحدث تغييراً جذرياً في بنية المجتمع والخدمات والبنية التحتية.

بعد مهاتير محمد تبنى رؤساء الوزراء الذين خلفوه بعض جوانب سياسته و نهجه لكنهم ادخلو ايضا تغييرات وتوجهات جديدة تتناسب مع رؤاهم وسياستهم الخاصة , فقد كان عبدالله أحمد بدوي (٢٠٠٣-٢٠٠٩) يميل إلى سياسات أكثر ليبرالية من

مهاتير، خصوصًا في مجالات مثل تعزيز الديمقراطية والشفافية في الحكومة. على الرغم من ذلك، كان هناك تركيز على الاستمرارية في بعض السياسات الاقتصادية التي بدأها مهاتير، مثل مشاريع البنية التحتية الكبرى. و من ثم خلفه نجيب عبد الرزاق (٢٠٠٩-٢٠١٨): الذي تابع بعض سياسات مهاتير في دعم الاقتصاد القائم على المشاريع الضخمة، لكنه واجه انتقادات بسبب الفساد، خاصة فيما يتعلق بفضيحة صندوق "MDB١" (٢) تميز عهده بمحاولة تطوير البنية التحتية وزيادة الانفتاح على الاستثمارات الخارجية، ولكن الأزمة المالية التي واجهها أثرت سلبًا على الاستقرار السياسي, عاد مهاتير محمد (٢٠١٨-٢٠٢٠) إلى السلطة مرة أخرى في عام عبر تحالف "باكاتان هارابان"، لكنه اتخذ نهجًا إصلاحيًا أكثر حذرًا، مركّزًا على مكافحة الفساد وتخفيض ديون البلاد. اما محيي الدين ياسين (٢٠٢٠-٢٠٢١): خلال فترة ولايته القصيرة، ركّز على التعامل مع جائحة كوفيد-١٩ (٣)، مع الحفاظ على الاستمرارية في بعض السياسات الاقتصادية التي تبناها أسلافه. كان يعمل أيضًا على تحسين الشفافية ومكافحة الفساد.

اما فترة اسماعيل صبري(٢٠٢١-٢٠٢٢) شهدت العديد من التحديات , ابرزها كان التعامل مع جائحة كورونا و تداعياتها الاقتصادية , فقد ركزت ادارته على اعادة انتعاش الاقتصاد من خلال حزم التحفيز الاقتصادي , و استقرار الوضع السياسي و ايضا تعزيز مشاريع البنى التحتية و دعم الشرائح الفقيرة رغم ذلك واجهت حكومته العديد من الانتقادات التي تتعلق بتهم الفساد و ضعف الاستقرار السياسي(٤) مما افضى في النهاية الى انتخابات جاءت نتائجها بانور ابراهيم (٢٠٢٢ حتى الان) الذي تولى المنصب في نوفمبر ٢٠٢٢ تم تعيينه بناء على قرار ملكي لتشكيل حكومة وحدة وطنية نتيجة عدم حصول أي حزب على اغلبية واضحة في البرلمان , انتهجت حكومته نهجا يعمل على تقليل الاعتماد على الكربون , دعم التعليم وتطوير المهارات التقنية , تقليل الفقر عبر مبادرات اجتماعية تتضمن تمكين الفئات الضعيفة في ماليزيا و ايضا عمل على تشجيع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص(٥)

بشكل عام، كان هناك تباين في النهج بين رؤساء الوزراء بعد مهاتير، حيث حافظوا على بعض جوانب سياساته الاقتصادية، ولكنهم أدخلوا إصلاحات وسياسات جديدة تتوافق مع التحديات الحالية التي واجهتها ماليزيا.

ولا ننسى أن للإسلام الدور الأبرز في زرع المحبة والتسامح بين اطياف مكونات المجتمع بغض النظر عن اختلافاتهم إذا إرتكزت المبادئ الإسلامية عند مهاتير محمد إلى مفاهيم رئيسية جعلها قوانين وقواعد ومرتكزات لبناء مجتمع ماليزي إسلامي و اهمها مبدأ العدالة الذي جاء به القرآن الكريم و الشريعة المحمدية بديلا عن المجتمع الجاهلي القائم على الجهل والقمع والاقصاء والحروب، إذا نصت على تعاليم الإسلامية على تحريم أي عمل أو فعل يؤدي إلى الظلم بكل أشكاله وعدم جوازه (٦)

المطلب الثاني: التعايش المشترك

أن تأسيس مجتمع متعدد ومتنوع على مبادئ التعايش المشترك امر في غاية الصعوبة وماليزيا من الدول القليلة التي نجحت عن جدارة في تكريس هذا المبدأ بين ابناء الشعب الواحد، العقد الاجتماعي الذي طوره الماليزيون كان سبباً اساسياً في نجاح التجربة التنموية الماليزية في عهد (مهاتير محمد) ، ان الاعتراف بالتنوع العرقي والديني والاقرار بوجود اختلالات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين فئات المجتمع والتوافق على ضرورة نزع فتيل الفتنة و التفرقة، اعتمدت القيادة السياسية في عهد مهاتير محمد منهجية 'التدرج الواقعي' في معالجة الاختلالات الهيكلية، مما وفر شبكة أمان عززت الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وقد ارتكز جوهر هذه الرؤية على صياغة قواعد لعبة ترفض المنطق الصفري، وبدلاً من ذلك، تتبنى استراتيجية 'الكل رابح'

(Situation Win–nWi) (٧) . كان الهدف الأسمى هو معالجة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على الحقوق المشتركة لكافة المكونات، مما حول التعايش السلمي من شعار نظري إلى واقع ملموس يحمي المسيرة التنموية للدولة.

المطلب الثالث: مهاتير محمد نموذج لقائد سياسي

شكلت شخصية (مهاتير محمد) محوراً مهماً في التاريخ الماليزي وكان له تأثير كبير على مختلف الاصعدة فقد ذكر مهاتير محمد في مذكراته التي نشرت مؤخرا بأنه تاريخ ميلاده هو ١٠تموز(٨)١٩٥٢ اذ ينحدر مهاتير من عائلة تنتمي إلى الطبقة الوسطى ووالده محمد بن سكندر كان مدرس لمادة الرياضيات ثم استقال من مهنة التدريس و عمل محاسباً لدى الحكومة، وكانت أسرته تضم تسعة أولاد، تلقى مهاتير محمد تعليمه الأولي في المدارس العامة قبل انتقاله إلى كلية السلطان عبد الحميد، ليلتحق بعدها بكلية الملك إدوارد السابع (جامعة سنغافورة الوطنية حالياً). وخلال مسيرته الجامعية، برزت ملامحه القيادية والفكرية عبر رئاسته لجمعية الطلبة المسلمين، ومساهماته الصحفية في جريدة (ستريتس تايمز) تحت الاسم المستعار (C.H.E.Det). وعقب نيله درجة البكالوريوس في الطب عام ١٩٥٣، انخرط في العمل المؤسسي كضابط خدمات طبية ضمن الهيكل الإداري للحكومة الاتحادية.

مثلت حقبة رئاسة مهاتير محمد (١٩٨١–٢٠٠٣) المنعطف الاستراتيجي في بناء النموذج التنموي الماليزي؛ إذ شهدت الدولة طفرة في متوسط دخل الفرد وتنامياً مطرداً في معدلات التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد استندت هذه النهضة إلى مراجعة البنية التشريعية لعقد السبعينيات، مما عزز من توجه الدولة نحو اللامركزية الإدارية. واعتمد مهاتير فلسفة إدارية صارمة لمكافحة الفساد، لم ترتكز على القوانين العقابية فحسب، بل على هندسة الإجراءات الإدارية؛ عبر تحديد دقيق للصلاحيات والمدد الزمنية للتنفيذ، مما جعل من الكفاءة الزمنية معياراً أساسياً للنزاهة والمحاسبة (٩)

وفي إطار الحفاظ على الاستقلالية التنموية، تبنى مهاتير محمد موقفاً نقدياً حازماً تجاه اشتراطات صندوق النقد الدولي، واصفاً نصائحه الأولية بـ 'التوجيهات المضللة' التي استهدفت تقويض التجربة الوطنية في مهدها. وبدلاً من الارتهان للديون الخارجية، قررت ماليزيا اعتماد استراتيجية 'الاعتماد على الذات' في معالجة أزماتها المالية، متصديةً للضغوط الدولية الرامية لإحباط نموذجها النهضوي. وقد شدد مهاتير على أن هذا العبور نحو التقدم لم يكن مساراً سهلاً، بل استلزم تكاتفاً وطنياً وتغليباً للمصلحة العليا للدولة فوق كافة الاعتبارات(١٠)

تبنى مهاتير محمد رؤية نقدية تجاه تطبيق النموذج الديمقراطي الغربي في بيئة تتسم بالتباين العرقي المعقد كماليزيا. ففي أطروحاته بجامعة سانتو توماس، جادل بأن الإدارة المباشرة للشعب لشؤونه تُعد تحدياً لوجستياً وفكرياً نظراً لغياب التوافق المطلق. ومن هذا المنطلق، آمن بأن الاستقرار السياسي هو الجسر الإلزامي نحو التنمية الاقتصادية، محذراً من استباق المراحل؛ فالنضج الديمقراطي في نظره لا يتأتى إلا بتجذر الوعي بـ 'المسؤولية المدنية' التي توازن بين سقف الحرية وواجبات الالتزام تجاه الدولة (١١)

رفض مهاتير فكرة قدسية النماذج السياسية الجاهزة، مؤكداً أن الديمقراطية ليست نظاماً إلهياً عابراً للحدود، بل هي أداة يجب تطويعها لتناسب السياق المحلي لدول العالم الثالث بعيداً عن الوصاية الدولية . وبناءً عليه، صاغت ماليزيا نموذجها الخاص الذي يمزج بين الإصلاح السياسي التدريجي والواقعية الاجتماعية، وهو ما يفسر تصنيف نظامها بعيداً عن المعايير الغربية التقليدية، ولكنه يظل نظاماً استطاع الحفاظ على وحدة النسيج الوطني وتحقيق طفرة تنموية غير مسبوقة.

المبحث الثاني:(متغيرات ساعدت على تحقيق التنمية والسلام)

لقد حظيت التجربة الماليزية بالاهتمام كما سبق ورأينا بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة ولان هذه التجربة تعتبر تجسيد لطرح التنمية المستدامة النظري على ارض الواقع , فلا بد من الوقوف على اهم المتغيرات التي كانت اساس لانطلاق النهضة التنموية.

المطلب الاول: الاهتمام بالواقع العلمي والعمل على تنمية الفرد الماليزي .

يظهر تحليل السياسات التنموية في ماليزيا اهتماما كبيراً بتنمية الفرد الماليزي و الارتقاء بمستواه العلمي و المعرفي,فعلى مدى سنوات عديدة و منذ منتصف السبعينات وهي رؤية استراتيجية تتجاوز البناء المادي لتستهدف بناء الإنسان كركيزة أساسية. اعتمدت هذه الهندسة على تنمية القدرات المعرفية وتنويع المدارك الثقافية عبر التعليم النوعي والاحتكاك بالتجارب العالمية الناجحة، مع توفير بيئة مؤسساتية محفزة تطلق الطاقات الكامنة للفرد وتدمجه كفاعل

قامت الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص بأرسال الطلاب الى بريطانيا,استراليا و نيوزلندا و دول الكومنولث (١٢) اذ ادركت الحكومات الماليزية المتعاقبة ان التنمية البشرية تمثل الاساس الحقيقي لتحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و لذلك ركزت الدولة على تنمية قدرات الانسان من خلال تطوير النظام التعليمي و توسيع فرص التدريب و اكتساب المعرفة الى جانب توفير بيئة محفزة للابداع و الابتكار بما يسهم في بناء مجتمع قادر على المشاركة الفاعلة في عملية التنمية الشاملة ،تتجسد فلسفة التحديث في التجربة الماليزية في الانتقال من مفهوم 'صناعة التنمية' إلى 'هندسة النهضة ؛ رئيس في فريق التغيير الوطني. وقد تعزز هذا المسار بوجود إرادة سياسية حقيقية نجحت في صياغة عقد اجتماعي يربط مستقبل الفرد بنهضة بلاده، مما حول التنمية من مجرد خطط حكومية إلى مشروع وطني شامل يخدم كافة أطياف المجتمع (١٣)

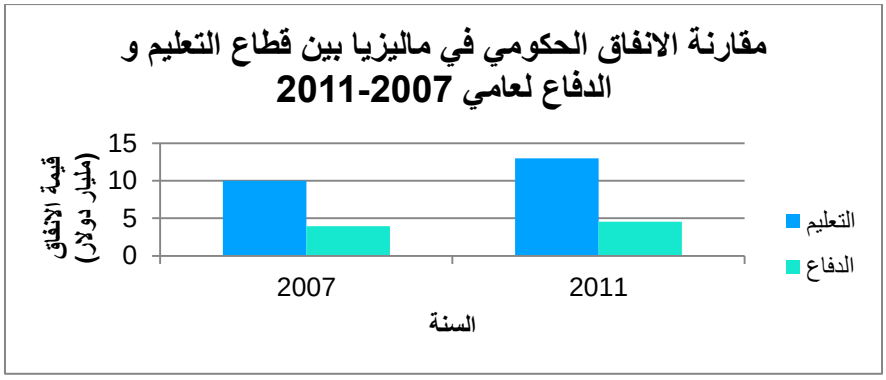

شكل (١): يوضح مقارنة الانفاق الحكومي في ماليزيا بين قطاع التعليم و قطاع الدفاع لعامي ٢٠٠٧-٢٠١١ حيث يظهر ارتفاع الانفاق على التعليم مقارنة بقطاع الدفاع : اعداد الباحث بالاعتماد الى بيانات التجربة الماليزية.

تتجسد أولويات النهضة الماليزية في الانحياز الاستراتيجي لقطاع بناء الإنسان، حيث تكشف البيانات المالية عن توجه الدولة لتسخير مواردها للتعليم بنسبة تفوق الإنفاق الدفاعي بثلاثة أضعاف . فعلى سبيل المثال، خُصص لقطاع التعليم عام ٢٠٠٧ نحو ١٠ مليارات دولار، مقابل ٣.٩٣ مليار دولار فقط للدفاع. واستمر هذا التصاعد الهيكلي في عام ٢٠١١، حيث قفزت ميزانية التعليم لتصل إلى قرابة ١٣ مليار دولار (٤٠.١٣ مليار رينجت)، في حين ظل الإنفاق العسكري ضمن حدود ٤.٥٦ مليار دولار (١٤.٠٤ مليار رينجت). هذا التباين الرقمي ليس مجرد توزيع للميزانية، بل هو إعلان سيادي بأن الأمن القومي الماليزي يرتكز في مقامه الأول على التفوق المعرفي والارتقاء العلمي (١٤)

المطلب الثاني: واقع الاصلاح ومؤشرات تطبيقه

ارتكزت فلسفة الإصلاح الماليزي على ثنائية استراتيجية: استئصال الفقر وإعادة هيكلة المجتمع، حيث جعلت السياسة العامة من العدالة التوزيعية وتكافؤ الفرص في مجالات التعليم، التوظيف، والرعاية الصحية أولوية قصوى. وقد أثمرت هذه التوجهات نتائج تجاوزت التوقعات؛ إذ ارتفعت حصة الطبقة الفقيرة من الثروة الوطنية من ٤% عام ١٩٧٠ إلى ٢٠% عام ١٩٩٧. وتوازى ذلك مع طفرة في المؤشرات الكلية، حيث قفز متوسط دخل الفرد من ١١٤١ رينجيت إلى ١٢١٠٢ رينجيت، مع انحسار تاريخي في معدلات البطالة من ٥٠% إلى مستويات قياسية بلغت ٦.٨% في الفترة ذاتها.

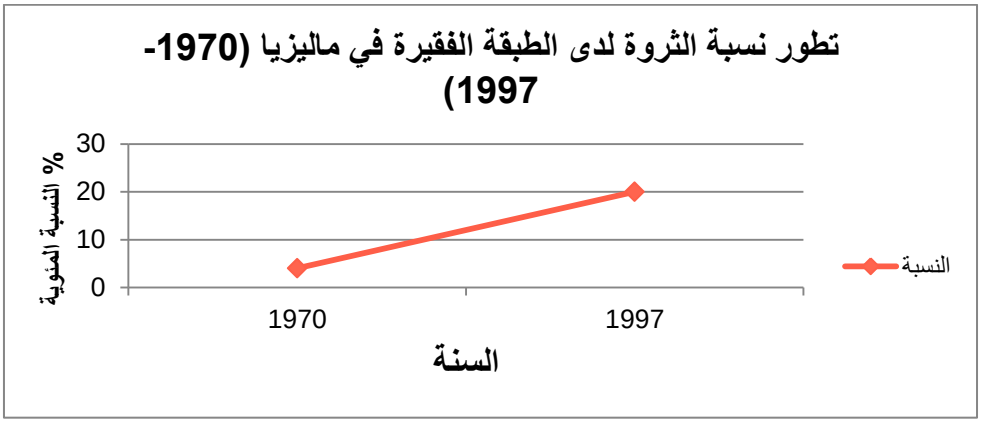

شكل (٢): تطور نسبة الثروة لدى الطبقة الفقيرة في ماليزيا ١٩٧٠-١٩٩٧:اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التجربة الماليزية

وعلى الرغم من الازدهار الاقتصادي، يُصنف النظام السياسي الماليزي أكاديمياً كنموذج 'شبه ديمقراطي' أو ما يُعرف بـ 'الدولة التوفيقية' (State Syncretic).

ويعود ذلك إلى افتقار النظام للمتطلبات الجوهرية للديمقراطية المتكاملة، وتحديداً في جوانب التنافسية السياسية المطلقة وضمانات الحريات المدنية. حيث اعتمدت الدولة نموذجاً يمزج بين الآليات الديمقراطية الإجرائية (كالانتخابات) وبين الأدوات القهرية لضبط التوازنات المجتمعية، مما خلق حالة من الاستقرار السياسي الموجه لخدمة الأهداف التنموية.

و فيما يلي نتناول بعض مؤشرات الاصلاح.

اولا: الدستور

انتهجت القيادات السياسية في ماليزيا سياسة التعديل المستمر للدستور بوصفه اداة ديناميكية لمواكبة التحولات التي شهدها المجتمع الماليزي فمنذ الاستقلال و حتى الوقت الحالي اجريات على الدستور تعديلات عديدة اذ تشير التقديرات الى اجراء نحو (٢٤) تعديلا رئيسيا في حين يذهب بعض الباحثين الى ان العدد الفعلي للتعديلات التفصيلية قد بلغ ما يقارب (٦٥٠) (١٥)تعديلا ويعكس هذا التباين في التقدير اتساع نطاق التغييرات التي مست النص الدستوري و في هذا السياق يرى عدد من فقهاء القانون الدستوري ومنهم شاد سليم فاروقي ان هذه التعديلات قد تركت اثرا بالغا في بنية الدستور الى الحد الذي جعل الوثيقة الدستورية الحالية تختلف في مضمونها عن صيغتها الاصلية, و هو ما اقر به ايضا عدد من الباحثين القانونيين و لم تقتصر هذه التعديلات على الجوانب الشكلية بل امتدت لتشمل موضوعات جوهرية من بينها صلاحيات رئيس الدولة و اعادة تنظيم التمثيل الانتخابي من خلال تعديل اعداد الناخبين في الدوائر الانتخابية فضلا عن تنظيم الية اعلان حالات الطوارئ و ربطها بموافقة السلطة التشريعية و قد اسهمت هذه التحولات مجتمة في اعادة تشكيل ملامح الدستور الاتحادي بحيث اصبح يعكس واقعا سياسيا و اجتماعيا متغيرا و في هذا الاطار يشير عبد العزيز باري في مقدمة كتابه الدستور الماليزي الى ان الحكم على تكرار التعديلات بوصفه ظاهرة سلبية ليس امرا محسوما لاسيما ان

هذه التعديلات قد تكون استجابة ضرورية لمتطلبات التطور و يزداد هذا الطرح وجاهة اذا ما اخذ بنظر الاعتبار ان الدستور يمثل الاطار الناظم للمبادئ الاساسية للدولة , وعليه يمكن القول ان التعديلات الدستورية على الرغم من كثرتها لم تكن بمعزل عن السياق العام للتغييرات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية بل جاءت بوصفها الية للتكيف مع تلك المتغيرات بما يسهم في الحفاظ على استقرار النظام

السياسي و تعزيز قدرته على الاستجابة لمتطلبات الواقع (١٦)

وقد جاء الدستور الماليزي متأثرا الى حد ما بالدستور البريطاني فهو قريب منه في بعض البنود (١٧)

فيما يلي موجز لاهم التعديلات التي غيرت روح الدستور :

جدول (١) ابرز التعديلات الدستورية و اثرها السياسي في ماليزيا (١٩٥٧-٢٠٢٥).

التسلسل	سنة التعديل	نوع التعديل	الاثر الدستوري و السياسي
.١	١٩٥٧	بداية الدستور مع الاستقلال و تأسيس الملكية الدستورية و الفدرالية و النظام البرلماني	ارساء النظام الدستوري بعد الاستقلال و تكريس الملكية الدستورية و النظام البرلماني بما يعزز شرعية الدولة الحديثة
.٢	١٩٦٣	تحويل الدولة من اتحاد ملايا الى ماليزيا بضم صباح و سراواك و سنغافورة	توسيع الاطار الدستوري للدولة الاتحادية و تعزيز التعددية الجغرافية و السياسية ضمن اتحاد ماليزيا
.٣	١٩٦٥	خروج سنغافورة من الاتحاد	تقليص نطاق الاتحاد و اعادة و اعادة تشكيل التوازنات السياسية بعد خروج سنغافورة
.٤	١٩٧١	تقييد النقاش حول القضايا الحساسة دستوريا بعد اضطرابات ١٩٦٩	الحد من الجدل حول القضايا الحساسة بما يعزز الاستقرار السياسي و يقلل من احتمالات النزاع العرقي
.٥	١٩٨٨	اضعاف الاستقلال القضائي	اضعاف استقلال السلطة القضائية و تعزيز هيمنة السلطة التنفيذية على النظام السياسي
.٦	١٩٩٣	تعديل حصانة الحكام	تقييد حصانة الحكام و اخضاعهم للمساءلة القانونية بما يعزز مبدأ سيادة القانون
.٧	٢٠١٩	خفض سن الترشيح و الاقتراع	توسيع المشاركة السياسية من خلال خفض سن الاقتراع
.٨	٢٠٢٢	تعديل استعادة مكانة صباح و سراواك	تعزيز مكانة الولايات في الاتحاد و اعادة التوازن بين المركز و الاطراف
.٩	٢٠٢٢	تعديل احكام المواطنة و التعريفات القانونية بما يعزز الضبط التشريعي	اعادة تنظيم مفاهيم المواطنة بما يعزز الوضوح القانوني و يؤثر على البنية الاجتماعية و السياسية
.١٠	٢٠٢٥	تعديل حديث على بعض المواد البرلمانية التمثيلية	تطوير اليات العمل البرلماني و تحسين الكفاءة التشريعية بما يعزز الاداء المؤسسي

ثانيا:الانتخابات والتعددية الحزبية تُقدم التجربة الماليزية نموذجاً فريداً في بناء الدولة والتحول من التخلف التنموي إلى مصاف الدول المتقدمة، مستندةً إلى آليات التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات دورية منتظمة. ويُعد الاستقرار السياسي سمة بارزة في هذه التجربة، مدفوعاً بـ الهيمنة البرلمانية التاريخية لتحالف 'الجبهة الوطنية' (بقيادة منظمة أمنو)، وهو تحالف يجسد مفهوم الديمقراطية التوافقية؛ إذ يضم ١٤ حزباً تمثل المكونات العرقية الرئيسية (المالاي، الصينيين، والهنود)، مما يجعل التعددية الحزبية أداة لامتصاص الاحتقانات الإثنية وإدارة التنوع تحت مظلة وطنية واحدة.

وعلى صعيد الهندسة الانتخابية، اعتمدت ماليزيا نظام 'الأغلبية البسيطة' في الدوائر الانتخابية، وهو ما أدى بنيوياً إلى تقليص حظوظ القوى المعارضة الصغيرة وتفتيت فاعليتها. ورغم الانتقادات الموجهة لهذا النظام بكونه يحد من التنافسية الكاملة، إلا أنه من منظور الاستقرار الكلي أتاح للحزب الحاكم بيئة تشريعية متجانسة مكنته من تنفيذ البرامج التنموية بعيداً عن الاستقطابات الحادة أو التعطيل البرلماني، مما عزز من كفاءة الدولة في إدارة ملفات النهضة الاقتصادية (١٨)

رابعاً:استقلال القضاء :

إن دراسة واقع السلطة القضائية في ماليزيا تكشف عن وجود فجوة بين التنظيم المؤسسي للقضاء من جهة، وضمانات استقلاله الفعلي من جهة أخرى. فعلى الرغم من وجود بنية قضائية تبدو متماسكة، إلا أن الممارسة العملية، خصوصًا في القضايا السياسية والأمنية، أظهرت مظاهر واضحة لتقييد الدور القضائي وإضعاف قدرته على بسط رقابته على أعمال السلطة التنفيذية. وقد تجسد ذلك في رفض المحاكم الماليزية النظر بفاعلية في بعض الدعاوى المتعلقة بالاعتقال السياسي والاحتجاز الإداري، كما في واقعة عام ١٩٨٧ التي رُفضت فيها طلبات عدد من المعتقلين السياسيين للمثول أمام المحكمة بغية التحقق من شرعية اعتقالهم بموجب قانون الأمن الداخلي، فضلًا عن امتناع محكمة التمييز عن نظر بعض الطعون المرتبطة بهذه القضية.كما ساهمت التعديلات الدستورية والتشريعية التي أُدخلت خلال تلك المرحلة في إعادة رسم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والقضائية على نحو أضعف من سلطة القضاء في الرقابة والتفسير، لا سيما فيما يتعلق بسلطة المحكمة العليا في تفسير القوانين البرلمانية. وإلى جانب ذلك، فإن تقليص صلاحية المحاكم في مراجعة أوامر الاعتقال الإداري جعل الطعن القضائي في هذه القرارات محصورًا في أطر إجرائية ضيقة، وهو ما حدّ من فاعلية الضمانات القضائية المقررة لحماية الحرية الشخصية وحقوق المحتجزين دون محاكمة (١٩)

المطلب الثالث: قيم الحداثة والتجديد

كانت بداية الثمانينيات من القرن الماضي تحمل معها العديد من المعطيات لماليزيا وخصوصا بقيادة مهاتير محمد حيث كان الهدف العام والمعلن للسياسة الاقتصادية للبلد العمل على دمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي حيث جعلت العولمة صهر الاقتصاديات القومية في اقتصاد واحد مجرد مسألة وقت، حيث كان لمهاتير محمد رأيه المتطور والمبني نحو التطلع إلى سبل الحداثة بدون الانجراف نحو جوانبها المتعددة فهو يقول ان التحدي الذي يواجه آسيا لا يكمن في كيفية التعامل مع العولمة ولكن في كيفية تفعيل إمكانات العولمة في الإفادة منها التحدي هو في تأثير الفكر على العولمة وأعاده تشكيلها و تقليل احتمالات الانحراف التعامل التي تدمر الاليات الاقتصادية للدول (٢٠)

استندت الطفرة النوعية في التجربة الماليزية إلى إعادة هيكلة المرتكزات المجتمعية، وفي مقدمتها قطاعا التعليم والابتكار التقني بوصفهما من استحقاقات الحداثة المعاصرة. وقد مكنت هذه الاستراتيجية كوالالمبور من التحول إلى فاعل رئيس ضمن القوى الآسيوية الصاعدة، خاصة في الصناعات الدقيقة كأشباه الموصلات، مما خلق حالة من التنافسية مع

النماذج التنموية في كوريا الجنوبية وتايوان. ويُفسر هذا التحول الجذري بتبني قيم التحديث المدفوعة بـ إرادة سياسية حازمة، امتلكت القدرة على اتخاذ القرارات السيادية في توقيتات استراتيجية، رغم التحديات والمعارضة الداخلية(٢١)

وفي سياق متصل، ارتكز المشروع النهضوي لـ 'مهاتير' على فلسفة تحديث القيم المجتمعية، وتحديداً عبر تفكيك البنى التقليدية التي أعاقت مساهمة المرأة في الفضاء العام. فقد نُظر إلى تمكين المرأة ليس كإجراء حقوقي فحسب، بل كضرورة استراتيجية لإنهاء حالة الشلل التي أصابت 'نصف المجتمع' في البيئات التقليدية. وتجسد هذا التوجه عبر سلسلة من الإصلاحات الهيكلية التي شملت تعديل التشريعات القانونية، وتأسيس آليات برلمانية ومؤسساتية (وزارة المرأة والعائلة) دعمتها شبكة نشطة من الجمعيات الأهلية. وقد أثمر هذا الاستثمار في القيم الحداثية عن نتائج ديموغرافية وعلمية باهرة؛ إذ انعكس بقوة على قطاع التعليم العالي لتتجاوز نسبة الإناث أقرانهن من الذكور بحوالي ٢٨%. والأهم من ذلك، هو نجاح هذه الرؤية في توجيه ٤٠% من الكوادر الطلابية نحو تخصصات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات في جامعات ذات تصنيف عالمي، مما وفر القاعدة البشرية الصلبة لاستدامة التفوق التقني الماليزي, ولم يتوقف تأثير هذا الحراك التعليمي عند العتبات الأكاديمية، بل امتد ليشكل رافداً أساسياً لـ سوق العمل؛ حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة كقوة عاملة فاعلة نحو ٦٢% مقارنة بالذكور. والأهم من ذلك في سياق التحول الديمقراطي والحداثي، هو تغلغل هذه الكوادر النسائية في مفاصل الدولة القيادية؛ إذ يشير تقرير التنمية البشرية إلى استحواذ المرأة على ٢٣% من مناصب المشرعين ومديري المؤسسات. هذا الحضور القيادي يبرهن على نجاح الرؤية السياسية في تحويل 'قيم الحداثة' من شعارات نظرية إلى واقع مؤسساتي، مما عزز من الاستقرار الاجتماعي وحصّن التجربة التنموية ضد دعوات الانغلاق والتشهير،وأيضا استحواذ المرة الماليزية على ٤٠%من مجمل مناصب التقنية والمهنية وقد عدت تلك السياسات كلها عندما ولم تكن هذه الطفرة التعليمية مجرد استجابة لمتطلبات تقنية، بل وظفتها الدولة كأداة لتعزيز الشرعية الإنجازية وترسيخ الهوية الوطنية الحديثة. ويتضح ذلك من خلال الارتقاء المتسارع في المعايير الدولية؛ حيث قفز ترتيب ماليزيا في الأولمبياد الدولي للرياضيات من المرتبة ١٥ عام ١٩٩٩ إلى المرتبة ١٠ عام ٢٠٠٣. هذا التفوق العلمي قُدِّم كبرهانٍ مادي على صواب الرؤية السياسية لـ 'مهاتير'، مما ساهم في تحصين المشروع التنموي سياسياً واجتماعياً أمام التيارات التقليدية المعارضة (٢٢)

عززت ماليزيا نموذجها التنموي عبر استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث استحوذ القطاع الخاص على ٦٠% من الاستثمارات الجامعية، مما ساهم في مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل وتحقيق حالة من التوظيف الكامل استوعبت العمالة الوطنية وفتحت المجال لمليون عامل أجنبي. وتوازى ذلك مع توطين اقتصاد المعرفة من خلال تخصيص ٨% من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير، وهو ما خلق بيئة جاذبة للاستثمارات العالمية المباشرة. ونتيجة لهذه السياسات، تحولت ماليزيا إلى مركز إقليمي لتصدير التقنيات العالية التي باتت تشكل ٥٤% من إجمالي صادراتها، وهي نسبة تعكس فجوة هائلة عند مقارنتها بمؤشرات الدول النامية الأخرى.

و في كلمة القاها الرئيس الماليزي السابق عبد الله بدوي أثناء حضوره المنتدى الاستراتيجي العربي في دبي ٢٠٠٤ والذي يتناول موضوعات التنمية البشرية والنظم التعليمية حيث ذكر "انه في زمن العولمة والحركات الاقتصادية الجديدة اختلفت المعايير وتبدلت المقاييس فما كان ينظر إليه في الماضي على أنه محرك التنمية لم يعد كذلك، ففي الماضي كان اغنى الناس في العالم هم يمتلكون المنتجات والأرض والنفط ورؤوس الأموال أما الآن فأن اغنى الأشخاص في العالم هم يمتلكون النظم وأساليب العمل الصحيحة والتكنولوجيا وهذا

التحول في محركات التنمية الاقتصادية وخلق الثروات من البضائع والمنتجات إلى المعرفة، ترك أثاره في الاستراتيجيات الاقتصادية والتجارية في العالم اجمع (٢٣)

أن هذا الكلام يفسر بوضوح التوجه الماليزي نحو التعامل مع المتغيرات العالمية الجديدة والتوجه نحو التركيز على المعرفة و الجوانب التقنية أنما ينبع من كونها أصبحت تمثل اليوم الأساس والمرتكز الرئيسي إلى الحداثة.

الخاتمة :

تُعد التجربة الماليزية المعاصرة نموذجاً تنموياً ثرياً يستوجب الدراسة والتحليل لاستخلاص الدروس المستفادة. ومع أهمية تقدير المكتسبات التي حققتها هذه التجربة، إلا أن المنهجية الأكاديمية تقتضي قراءتها في إطار من النسبية والموضوعية، بعيداً عن المبالغة، فهي تجربة لم تخلُ من التحديات والعثرات رغم ريادتها ضمن دول "العالم الثالث" والعالم الإسلامي, إن القيمة التحليلية الكبرى في النموذج الماليزي تكمن في قدرته على تحقيق الاستقرار والتنمية داخل بيئة تتسم بـ التعددية الإثنية والطائفية المعقدة. ويمكن إرجاع هذا النجاح إلى تضافر عاملين أساسيين (القيادة السياسية) وجود نخبة حاكمة تمتلك رؤية استراتيجية وقدرة على التنفيذ المرحلي المدروس لنهضة الدولة.

(رأس المال الاجتماعي) وجود مجتمع يميل بنيوياً نحو الاعتدال والتعايش السلمي، مما وفر الحاضنة الشعبية الضرورية لمرور الإصلاحات ، لقد حكمت معادلة السلام والتنمية مسار التجربة الماليزية ولتحقيق هذا كان لابد من نظام سياسي قوي ومشاركة جميع الأعراق وطوائف في الحكم ضمن لعبة يكسب فيها الجميع وكان لابد لكل طرف تقديم تنازلات محسوبة تشكل على المدى البعيد عملية استثمارية مربحة، وبذلك كانت مبادئ الاعتدال والتسامح والتعايش السلمي والمشاركة الإيجابية مستلزمات أساسية لتحقيق الاستقرار، نجح النظام في ترتيب معادلة سياسية واقتصادية تضمن عدد من المزايا الخاصة للملايو وباقي أبناء البلد الاصليين الذين كانوا يمثلون أغلبية السكان لكنهم في الوقت نفسه كانوا الأكثر فقرا وتخلف وهكذا دخل مفهوم تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في تركيب مشروع التنمية بحيث تتاح فرصة افضل من الملايو حتى تتطور امكانياتهم مقدراتهم العلمية والاقتصادية بشكل متناسب مع أعدادهم لكن النظام حاول تنفيذ هذه الرؤية دون تعسف ضمن برنامج طويل المدى دون الإضرار بحقوق الآخرين وعلى أساس أن يستفاد الجميع من ثمار التنمية وقد شكلت هذه السياسات صمام أمان اجتماعياً وقاعدةً للاستقرار السياسي وهي حالة تجدر دراستها والاستفادة من معطياتها .

يمكن الاستفادة التجربة الماليزية في التنمية و السلام وتطبيقها بشكل فعال و عملي في العراق , ولكن ذلك يتطلب مراعاة عدة عوامل خاصة بالسياق العراقي , فالتجربة الماليزية تتميز بعدة جوانب مثل التركيز على التنمية الاقتصادية, الاصلاحات الاجتماعية , التعايش بين الاعراق و الاديان , اعطاء الاولوية للتعليم و البنية التحتية هذه العوامل يمكن ان تكون ذات قيمة كبيرة للعراق اذا تم تكييفها مع خصوصيات الواقع العراقي .

فيما يلي بعض الدروس التي يمكن للعراق ان يستفيد منها:

١-**التنوع العرقي والديني:** ماليزيا استطاعت إدارة التعدد العرقي والديني بنجاح من خلال سياسات شاملة تحترم حقوق جميع المجموعات، وتؤكد على الحوار والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية. العراق يتمتع بتنوع عرقي وديني كبير، ومن الممكن الاستفادة من هذه التجربة لتعزيز التعايش السلمي.

٢- **التنمية الاقتصادية:** ماليزيا تبنت سياسات اقتصادية موجهة نحو تطوير القطاعات الإنتاجية كالتكنولوجيا، الصناعة، والسياحة. العراق يمتلك ثروات طبيعية كبيرة، خاصة النفط، ويمكن استثمار هذه الثروات بشكل أكثر فعالية لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط فقط.

٣

– **الحوكمة ومكافحة الفساد:** ماليزيا نجحت في تعزيز مؤسسات الحوكمة والشفافية، مع التركيز على مكافحة الفساد كعنصر أساسي في التنمية. العراق يمكنه الاستفادة من هذه التجربة لتطوير مؤسساته الحكومية وتعزيز ثقافة الشفافية والنزاهة.

٤– **التركيز على التعليم:** ماليزيا استثمرت في التعليم بشكل كبير، مما ساعد على بناء قاعدة معرفية قادرة على قيادة التنمية. العراق يعاني من تحديات كبيرة في قطاع التعليم، ويمكنه الاستفادة من هذه التجربة من خلال إصلاح نظام التعليم وجعله أكثر مواءمة لسوق العمل ومتطلبات التنمية.

٥–**التخطيط الاستراتيجي:** أحد مفاتيح نجاح ماليزيا هو التخطيط الطويل الأمد الذي يركز على أهداف واضحة. يمكن للعراق تطوير خطط تنموية شاملة تأخذ في الاعتبار التحديات الأمنية والسياسية.

لتطبيق التجربة الماليزية في العراق بنجاح، من الضروري تكييف هذه الأفكار مع الواقع المحلي والتحديات الفريدة التي يواجهها البلد، بما في ذلك الوضع الأمني والتوترات السياسية، وتطوير استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل.

الهوامش

(١) محسن صالح ,النموذج السياسي في ماليزيا وادارة الاختلاف ,مركز الجزيرة للدراسات,تم التصفح (٢٠٢٠/٣/٩) على الموقع http://studies.aljazeera.net

(٢) Nick Tabor,Malaysia development berhad scandal,Encyclopaedia Britannica,acced March ٢٥,٢٠٢٥. https://www.britannica.com/event/١Malaysia-Development-Berhad-scandal.

(٣) BBC News, "Malaysia declares Covid state of emergency amid political challenges," January ١٢, ٢٠٢١, https://www.bbc.com/news/world-asia-٥٥٦٢٥٣٠٤.

(٤) Rozannz Latiff,Liz Lee and Mei Mei Chu, Malaysia's new prime minister brings graft-tainted party back to power,Reuters,acced March ٢٠ ,٢٠٢٥. https://www.reuters.com/world/asia-pacific/malaysias-king-expected-name-new-pm-after-rulers-meet-٢٠٢١-٠٨-٢٠/

(٥) محمد غروي, كيف وصل انور ابراهيم الى حكم ماليزيا بعد ربع قرن من الانتضار, اندبيندنت عربية, ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٢. https://www.independentarabia.com/node/٣٩٥٨٤٦

(٦) مهاتير محمد،موسوعة الدكتور محاضير بن محمد،مج١،الاسلام والامة الاسلامية،دار الكتاب المصري للطباعة والنشر،القاهرة،٢٠٠٤.ص٢٧

(٧) ص١٧١. نادية فضلي ، التجربة التنموية في ماليزيا من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٠ ، دراسات دولية ، العدد ٥٤،

(٨) ماهر جبار محمد،مهاتير محمد ودوره في تحديث ماليزيا١٩٦٩–١٩٩١،مذكرة لنيل درجة الدكتوراه(غير منشورة)،جامعة بغداد كلية الاداب،٢٠١٤،. ص١٠٠.

(٩) LaporanEkonomi, Fedral Government Budget Operating and Development Expenditures, Statistical tables,٢٠٠٦/٢٠٠٧, p٣٢

(١٠) هدى ميتكس ، رؤية مهاتير محمد للتنمية،جامعة القاهرة ، برنامج الدراسات الماليزية ، ٢٠٠٦، ص٨١ .

(١١) المصدر نفسه,ص٨٢

(١٢) Rustom Mohammad Isa,Political Stabilty and Economic Growth in Malaysia,Journal of Pakistan Horizon,vol٤٩,No٤,October ١٩٩٦,p٤.

(١٣) وداد غزلاني، حنان حكار، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة:استثمار في الفرد وتوفير في القدرات، مجلة العلوم السياسية والقانون،العدد ٣،يونيو ٢٠١٧، ص١٤.

(١٤) المصدر نفسه,ص١٤.

(١٥) عمر جمعة عمران,شهد غالب علي,القيادة السياسية و بناء السلام في المجتمعات التعددية ماليزيا انموذجاً, ,المجلة السياسية الدولية, العدد ٥٨ ,ص٥١.

(١٦) المصدر نفسه,ص٥٢.

(١٧) كمال المنوفي,جابر سعيدعوض و هدى ميتكس ,برنامج الدراسات الماليزية,كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ,جامعة القاهرة,٢٠٠٦,ص٢٨٣.

(١٨) احمد المسلماني, الهندسة السياسية علم بناء الدول ,مقال منشور,بوابة الوطن الالكترونية,٢٠١٧,على الرابط https://www.elwatannews.com/news/details/١ ٨٢٥٢٦٨#

(١٩) ايمان جواد عبد الكاظم,هندسة المؤسسات السياسية في ماليزيا,الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية,المجلة السياسية الدولية,العدد٦٤, المجلد ٦٤, ٢٠٢٥,ص٢٠٩.

(٢٠) مجموعة باحثين,ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا دراسة تحليلية في الخلفيات,الطبعة الاولى,٢٠١٩,ص٢٥٩

(٢١) موسوعة الدكتور مهاتير محمد ,العولمة و الواقع الجديد ,الدار الوطنية,ماليزيا,ص١

(٢٢) منير حداد,الحداثة اساس القفزة الماليزية,مطبعة التجديد,تونس,٢٠٠٨,ص٢٢.

(٢٣).عبد الحق تاج الدين,نشرة المنتدى الاستراتيجي العربي,دبي,جريدة الشرق الاوسط,العدد٩٥١٢,٢٠٠٤,ص١.

المصادر باللغة العربية

[١] محسن صالح, النموذج السياسي في ماليزيا وادارة الاختلاف ,مركز الجزيرة للدراسات,تم التصفح (٢٠٢٠/٣/٩) على الموقع

http://studies.aljazeera.net

[٢]مهاتير محمد،موسوعة الدكتور محاضير بن محمد،مج١،الاسلام والامة الاسلامية،دار الكتاب المصري للطباعة والنشر ،القاهرة،٢٠٠٤,ص٢٧.

[٣]نادية فضلي ، التجربة التنموية في ماليزيا من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٠ ، دراسات دولية ، العدد ٥٤،

[٤]ماهر جبار محمد،مهاتير محمد ودوره في تحديث ماليزيا١٩٦٩-١٩٩١،مذكرة لنيل درجة الدكتوراه(غير منشورة)،جامعة بغداد كلية الاداب،٢٠١٤،ص١٠٠.

[٥] محمد غروي, كيف وصل انور ابراهيم الى حكم ماليزيا بعد ربع قرن من الانتضار, اندبيندنت عربية, ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٢.

https://www.independentarabia.com/node/٣٩٥٨٤ ٦

[٦]هدى ميتكس ، رؤية مهاتير محمد للتنمية،جامعة القاهرة ، برنامج الدراسات الماليزية ، ٢٠٠٦،

[٧]وداد غزلاني، حنان حكار، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة:استثمار في الفرد وتوفير في القدرات، مجلة العلوم السياسية والقانون،العدد ٣،يونيو ٢٠١٧،

[٨]عمر جمعة عمران,شهد غالب علي,القيادة السياسية و بناء السلام في المجتمعات التعددية ماليزيا انموذجاً, ,المجلة السياسية الدولية, العدد ٥٨ ,ص٥١.

[٩]كمال المنوفي,جابر سعيدعوض و هدى ميتكس ,برنامج الدراسات الماليزية,كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ,جامعة القاهرة,٢٠٠٦,ص٢٨٣

[١٠]احمد المسلماني, الهندسة السياسية علم بناء الدول ,مقال منشور,بوابة الوطن الالكترونية,٢٠١٧,على الرابط

https://www.elwatannews.com/news/details /١٨٢٥٢٦٨#

[١١]ايمان جواد عبد الكاظم,هندسة المؤسسات السياسية في ماليزيا,الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية,المجلة السياسية الدولية,العدد٦٤, المجلد ٦٤, ٢٠٢٥,ص٢٠٩.

[١٢]مجموعة باحثين,ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا دراسة تحليلية في الخلفيات,الطبعة الاولى,٢٠١٩,ص٢٥٩

[١٣]موسوعة الدكتور مهاتير محمد ,العولمة و الواقع الجديد ,الدار الوطنية,ماليزيا,ص١

[١٤]منير حداد,الحداثة اساس القفزة الماليزية,مطبعة التجديد,تونس,٢٠٠٨,ص٢٢.

[١٥]عبد الحق تاج الدين,نشرة المنتدى الاستراتيجي العربي,دبي,جريدة الشرق الاوسط,العدد ٩٥١٢,٢٠٠٤,ص١.

المصادر باللغة الانكليزية

[١٦]Nick Tabor,Malaysia development berhad scandal,Encyclopaedia Britannica,acced March ٢٥,٢٠٢٥. https://www.britannica.com/event/١Malaysia-Development-Berhad-scandal.

[١٧]BBC News, "Malaysia declares Covid state of emergency amid political challenges," January ١٢, ٢٠٢١, https://www.bbc.com/news/world-asia-٥٥٦٢٥٣٠٤

[١٨]Rozannz Latiff,Liz Lee and Mei Mei Chu, Malaysia's new prime minister brings graft-tainted party back to power,Reuters,acced March ٢٠ ,٢٠٢٥. [١٩]https://www.reuters.com/world/asia-pacific/malaysias-king-expected-name-new-pm-after-rulers-meet-٢٠٢١-٠٨-٢٠/

[١٩]LaporanEkonomi, Fedral Government Budget; Operating and Development Expenditures, Statistical tables,٢٠٠٦/٢٠٠٧, p٣٢

[٢٠]Rustom Mohammad Isa,Political Stabilty and Economic Growth in Malaysia,Journal of Pakistan Horizon,vol٤٩,No٤,October ١٩٩٦,p٤.